التنين الصيني يُسقط إملاءات ترامب الاقتصادية والسياسية

قحطان السيوفي

بعد المحادثات التجارية الأميركية الصينية في بكين منذ أسبوعين، ومن خلال ما سُمي «إطار العمل الأولي»؛ وجهت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب «المتهورة»، نوعاً من الإنذار إلى الصين بشأن التجارة، لكن الصين رفضت المطالب.

إدارة ترامب إما أنها غبية جداً، أو أنها في غاية الغرور، وستكون تلك لحظة حاسمة للعلاقات بين القوتين الاقتصاديتين العظميين في العالم، وأهم شريكين تجاريين، لكن يبدو أن أي معركة بينهما قد لا تضم سوى محامين وليس سفناً حربية، إدارة ترامب قدمت مطالبها للصين على شكل إملاءات أهمها:

١- تقليص الاختلال التجاري مع الولايات المتحدة بواقع ١٠٠ مليار دولار خلال ١٢ شهراً، بدءاً من أول حزيران ٢٠١٨، وبواقع ١٠٠ مليار دولار أخرى من أول حزيران ٢٠١٩ .

٢- تلغي الصين جميع الإعانات المشوهة للسوق التي تؤدي إلى الطاقة الإنتاجية الزائدة، وأن تزيل المتطلبات المرتبطة بالتكنولوجيا الخاصة بالمشاريع المشتركة.

٣- توقف الصين عن استهداف التكنولوجيا والملكية الفكرية في الولايات المتحدة من خلال العمليات السيبرانية، والتجسس الاقتصادي.

٤-توافق الصين على الالتزام بقوانين الرقابة على الصادرات الأميركية.

٥- لا تتخذ الصين أي إجراء انتقامي رداً على الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة، وأن توقف الصين على الفور جميع الإجراءات الانتقامية المتخذة حالياً.

٦- لا تعارض الصين، أو تتحدى أو تنتقم من فرض الولايات المتحدة قيوداً على الاستثمارات من الصين في قطاعات التكنولوجيا الأميركية الحساسة، أو القطاعات الحيوية للأمن القومي الأميركي، وأن يتاح للمستثمرين الأميركيين في الصين الوصول إلى الأسواق بطريقة عادلة وفعالة وغير تمييزية.

وستتم مراجعة الاتفاقية كل ثلاثة أشهر، وفي حال استنتجت الولايات المتحدة أن الصين ليست في موقف الامتثال، فقد تفرض رسوماً جمركية أو قيوداً على الاستيراد، وعلى الصين ألا تعارض أو تتحدى أو تتخذ أي إجراء ضد أي من هذه الإملاءات الأميركية.

يُفهم من هذه المطالب أو الإملاءات التعجيزية؟ الدعوة إلى تخفيض العجز الثنائي بمقدار ٢٠٠ مليار دولار، بدلاً من ١٠٠ مليار دولار، وهذا أمر مثير للسخرية.

إنه انتهاك لمبادئ عدم التمييز والتعددية والالتزام بمبادئ السوق التي يرتكز عليها النظام التجاري الذي أنشأته الولايات المتحدة، لذلك يجب أن تخجل إدارة ترامب من نفسها كما قال مارتن وولف في «الفاينانشال تايمز» الأسبوع الماضي، فهي تتجاهل الاحتمال الكبير بألا يقلل هذا العجز الإجمالي في الولايات المتحدة، ولاسيما في ضوء انعدام المسؤولية الأميركية في مجال المالية العامة، وتتجاهل أيضاً الآثار السلبية التي ستقع حكماً على البلدان الأخرى بأن يكون للصين التعرفات الجمركية نفسها التي تفرضها الولايات المتحدة، حيث تكاد تكون بالقدر نفسه من السخافة.

لا توجد حالة اقتصادية تتضمن مثل هذه السياسة، وسيكون أكثر عقلانية أن تتم المطالبة بتغييرها إلى متوسط التعرفات الجمركية نفسها في الولايات المتحدة.

ستصر الصين على أن يكون هناك نقاش جاد حول شروط الاستثمار الأجنبي في الصين والاستثمارات الصينية في الولايات المتحدة، ومناقشة لحماية الملكية الفكرية وللتجسس الإلكتروني، لكن بكين لن تقبل أبداً فكرة أن إدارة ترامب تمنعها من تطوير تقنيتها وفكرة أن تصر على الوصول غير المقيد للاستثمار في الصين مع الاحتفاظ بحق تقييد الاستثمارات الصينية، كما تشاء، وهذا أمر مرفوض من الصين.

إن فكرة أن الولايات المتحدة ستكون القاضي وهيئة المحلفين والمنفذ أيضاً، على حين أن الصين ستُحرم من حقوق الانتقام أو اللجوء إلى منظمة التجارة العالمية، هي فكرة مجنونة كما ذكرت «الفاينانشال تايمز».

من المؤكد أن مثل هذه الشروط ترفضها الصين وتعتبرها بمنزلة نسخة حديثة من «المعاهدات غير المتكافئة» المرفوضة والتي تعود إلى القرن التاسع عشر، وقد تتضرر الصين بسبب حرب التعريفات المتبادلة أكثر من الولايات المتحدة، لأن صادراتها إلى الولايات المتحدة أكثر بكثير من صادرات الولايات المتحدة إلى الصين، وتسمية ذلك الأمر بالحرب التجارية ينطوي على فكرة أنه نزاع بلا أسلحة محصلته الصفر بين البلدان.

إن أحد أهداف نيران إدارة ترامب؛ منظمة التجارة العالمية، ومنذ إنشاء هذه المنظمة في عام ١٩٩٥، كان الرؤساء الأميركيون من أنصارها وسعوا إلى ضم بلدان أخرى، كالصين في عام ٢٠٠١، وكانوا ملتزمين أيضاً بالقرارات الصادرة عنها، بالتالي، حين يزدري الرئيس ترامب تلك المؤسسة فهو يأتي بأمر غير عادي، ويظهر كرئيس مُتقلب، وأكثر ميلاً إلى الحركات المسرحية في حربه على الصين.

يشير تحليل حديث لمعهد هوفر إلى أن اقتصاداً ديناميكياً كاقتصاد الصين يمكن أن ينجو، وأن الزعماء الصينيين لن يقبلوا إطلاقاً بمثل هذه الإملاءات، على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، وإدارة ترامب تواصل سيرها في هذا الموضوع بطريقة خاطئة جداً لأنها تشن حرباً خاسرة، وسيكون الطريق الصحيح للجميع هو جعل النقاش موضوعياً متكافئاً ورفض الإملاءات الأميركية.

إن وجهة نظر إدارة ترامب بأن ممارسة القوة الأميركية من جانب واحد هي كل ما يلزم، سوف تفشل، ولن تتمكن من تحقيق الاستقرار، وإذا كانت تشك في ذلك، فيجدر بها أن تنظر إلى وضع الغليان الذي أصبح عليه الشرق الأوسط، بعد تدخلاتها.

الصين قوة عظمى وهي على حق، وتتبنى مبادئ الانفتاح المحكوم بالقواعد والتجارة الثنائية، ومطالب ترامب مثيرة للسخرية، ومن الضروري للغربيين أن يدركوا أن عدوهم الأكبر أصبح عجزهم عن إدارة شؤون بلدانهم على النحو السليم، بالمقابل الصين شريك أساسي في ضمان عالم مسالم وتعاوني بشكل معقول ومستقر، وترى بكين المستقبل الوحيد للعالم بأنه لا بد أن يكون مبنياً على الاحترام المتبادل والتعاون متعدد الأطراف.

إدارة ترامب ستجد نفسها بمفردها إذا كانت تسعى لفرض إملاءاتها على دولة كالصين ترفض بشدة إملاءات زعيم متهور يدير دولة عظمى وكأنها شركة خاصة، والتنين الصيني سيرفض بل سيُسقط إملاءات ترامب الاقتصادية والسياسية.

ممثل العشائر الكردية: مكونات الجزيرة السورية لا تقبل الوجود الأميركي

| وكالات

أكد ممثل العشائر الكردية بمحافظة الحسكة صالح الدلي النعيمي، أن الأزمة السورية اقتربت من نهايتها، مشدداً على أن الوجود الأميركي على الأراضي السورية غير شرعي ولا تقبله المكونات في الجزيرة السورية.

وأكد النعيمي (من عشيرة النعيم) في تصريح نقلته وكالة «تسنيم» الإيرانية للأنباء أمس، أن العشائر الكردية قاتلت جنباً إلى جنب مع العشائر العربية ضد تنظيم داعش الإرهابي والمتطرفين والإرهابيين الآخرين الذين جاؤوا من كل حدب وصوب إلى سورية.

وأضاف: إن الجيش العربي السوري والأصدقاء الإيرانيين والروس والقوى الرديفة المتكونة من الشعب السوري، تخوض معارك ضارية مع الإرهابيين وهي تنتقل من انتصار إلى انتصار، مشيراً إلى أن الأزمة في سورية اقتربت من النهاية، وتابع: هذه هي العاصمة دمشق قد تحررت وكذلك حلب ونحن نتطلع من المزيد من الانتصارات والتحرير للأراضي السورية».

ولفت النعيمي إلى أن هذه الانتصارات حصلت نتيجة احتضان الشعب السوري لجيشه، المكون من جميع مكونات هذا الشعب الذي ساهم مساهمة كبيرة في هذه الانتصارات، مضيفاً إن الاتفاقيات الإستراتيجية بين سورية وإيران أيضاً كانت سبباً كبيراً في الانتصار على الإرهاب.

وأكد النعيمي، أن إيران دولة جارة، وتربطها العلاقات الحميمية وحتى دينية في المنطقة سواء كان في سورية أو العراق أو لبنان، وأن دورها إيجابي ولازم وحتمي، وقال: نحن نتقبل إيران أن تتدخل في شؤوننا لأن هناك علاقات مشتركة ولأن هناك احتراماً منها للسيادة السورية، وتتعامل معنا دولة لدولة، وأما هم (بعض الدول العربية والأوروبية) فيتعاملون معنا ومع دول المنطقة بعنجهية مفرطة». وفي مطلع الشهر الجاري استقبل مسؤولون إيرانيون أبرزهم مستشار المرشد الأعلى الإيراني للشؤون الدولية علي أكبر ولايتي ممثلي شيوخ العشائر الكردية في طهران، أن «قبائل الأكراد السورية تحارب واشنطن والصهاينة وستخرجهم من شرقي الفرات وطهران واثقة من أنه في حال لم يعقل الأميركيون ويغادروا سورية، فإن الأكراد سيطردونهم».

وعن وجود القوات الأميركية والأجنبية من دون موافقة الدولة السورية، أكد النعيمي أن هذا الوجود غير شرعي وغير مقبول من جميع المكونات في الجزيرة السورية، وقال: «هم يتآمرون على المكون الكردي في المنطقة ويريدون أن يحدثوا شرخاً، وينثروا الفتنة بين شرائح المجتمع السوري، هم يريدون أن يلعبوا على وتر الطائفية والقومية، وكذلك الجانب التركي، يتخذ من الوجود الكردي هناك وسيطرته على المنطقة ذريعة لقصف المدنيين».

وختم النعيمي بالقول: «إن سورية قوية بشعبها وأحرارها وجيشها وقائدها، سورية قوية بعلاقاتها الإستراتيجية، مع الأصدقاء الإيرانيين والروس، كذلك محور المقاومة، هم معنا ونحن نرى النصر في أعيننا، والمسألة مسألة وقت ولكننا بالتأكيد سننتصر، إذا ما قلنا انتصرنا لأننا قطعنا الشوط المهم والكبير وتجاوزنا الكثير من العقبات من طريقنا لإنهاء الأزمة».

«منصة القاهرة» ربطت شكل القادمة بـ«رد الفعل» الإيراني

موسكو: لدينا خريطة للحل السياسي في سورية.. ويجب إهمال «جنيف»

| وكالات

قوة عسكرية روسية لمراقبة مناطق خفض التصعيد في ريف حلب (عن الإنترنت – أرشيف)

كشفت موسكو أن لديها خريطة للحل السياسي في سورية لم تكشف عن موعد طرحها، لكنها أشارت إلى وجوب إهمال مسار جنيف، على حين ربطت «منصة القاهرة» للمعارضة شكل المرحلة القادمة بـ«رد الفعل الإيراني».

وعقد الخميس الماضي الرئيس بشار الأسد لقاء قمة مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين في مدينة سوتشي ، وقال الرئيس الأسد: هذا اللقاء اليوم هو فرصة لوضع رؤية مشتركة للمرحلة القادمة لمحادثات السلام سواء في أستانا أو سوتشي.

في المقابل دعا بوتين إلى خروج كل القوات الأجنبية من سورية قبل أن يجدد مبعوثه إلى سورية ألكسندر لافرنتييف هذه الدعوى في اليوم التالي.

ويوم أمس شدد السفير الروسي في لبنان ألكسندر زاسبكين في مقابلة على قناة «الميادين» اللبنانية على أن لقاء سوتشي المرتقب بشأن الأزمة السورية، يمثل تتويجاً لمرحلة انتصارات ومخطط المرحلة القادمة، مشيراً إلى أنه مع عودة سيادة دمشق على كامل الأراضي السورية يصبح من الطبيعي انسحاب القوات الأجنبية.

ولفت زاسبيكين إلى وجوب إهمال مسار جنيف رغم بطئه، معرباً عن تمسّك بلاده بالبنود الأساسية لهذا المسار، وأشار إلى أن بلاده لديها خريطة طريق للحل في سورية لا تحدد موعداً لها، معتبراً أن الإصلاح في سورية مفيد للدولة السورية وللمعارضة المشارِكة في مسارات الحوار.

ورأى زاسبكين أنه لا بد من استكمال خطة القضاء على الإرهاب وعودة النازحين إلى قراهم، وأضاف: «نحن في سورية نحارب الإرهاب جنباً إلى جنب مع حلفاء سورية بما ذلك إيران وحزب الله».

وبخصوص الدور الأميركي في سورية، اعتبر الدبلوماسي الروسي أنه «مهما ادعى الأميركيون أنهم يحاربون الإرهاب في سورية، مع قرب التحرير الكامل تصبح حجتهم واهية»، داعياً إلى الحذر من أي ردة فعل من واشنطن، بعد لقاء الرئيس الأسد وبوتين في سوتشي.

وعن سلوك تركيا، رأى زاسبكين أن مصالح تركيا تغيّرت في سورية، وأن تركيا «كأي دولة أخرى في الشرق الأوسط تريد المحافظة على وحدة أراضيها»، متهماً كلّاً من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بالتلاعب بموضوع السلاح الكيميائي في سورية.

وأكد السفير الروسي في لبنان أن علاقة بلاده مع إيران «ثابتة»، لافتاً إلى أنه بالإضافة إلى التعاون في سورية بين موسكو وطهران فإن هناك تعاوناً اقتصاديا أيضاً بين الطرفين، معتبراً أن الوجود الإيراني في سورية ليس مشكلة لروسيا، وأوضح أن الوجود الروسي في سورية هو للانتصار على الإرهاب وليس للتصادم مع دول الإقليم.

وتابع: «لمن يقول إن لإيران دوراً تخريبياً، نحن نقول إن دور إيران إيجابي جداً في المنطقة».

في المقابل رحب عضو منصة «القاهرة» للمعارضة، فراس الخالدي بدعوة لافرنتييف لخروج كل القوى الأجنبية من سورية، مشترطاً أن يكون انسحاباً كاملاً ضمن عملية سياسية عادلة.

وفي تصريحات نقلتها وكالة «سبوتنيك» الروسية قال الخالدي: «نرحب بخروج كل القوة الأجنبية من سورية على أن يكون انسحاباً شاملاً ضمن عملية سياسية عادلة تحقق السلام في سورية وليس التفافاً على مطالب الشعب السوري أو استدراجاً لعملية سياسية زائفة تصب في مصلحة المحور الإيراني».

واعتبر الخالدي أن تصريحات لافرنتيف تعني أن موسكو أمام تحد جدي، حول تطبيق قرارات الأمم المتحدة «التي تنص على تحقيق عملية انتقال سياسي وخروج كل القوات الأجنبية وليس فقط على إنشاء لجنة دستورية أو عملية تنال رضا «النظام» دون تحقيق مطالب الشعب السوري»، على حد زعمه.

وأوضح الخالدي «كل ذلك يحتاج إلى عملية سياسية تكون كل الأطراف السورية حاضرة فيها دون تمييز، تحت مظلة سياسية جديدة جامعة أي وبمعنى آخر حل سياسي حقيقي وعادل، ومنظومة حكم، ودستور، وانتخابات جديدة تنهض بسورية».

وزعم الخالدي إلى أن تصريحات لافرينتييف، وزيارة الرئيس بشار الأسد إلى سوتشي لا يمكن تفسيرها بعيداً عن حوار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الأخير مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو.

وتابع: «يبقى رد الفعل الإيراني هو أحد المحددات المهمة لاستيضاح شكل المرحلة القادمة في سورية، وهي ما ستحدد إذا ما كانت التصريحات الروسية تقع في إطار الأمنيات السياسية والعسكرية أم الاتفاقات السياسية والعسكرية حتى وإن كانت غير معلنة لتصبح مقدمة حقيقية لتحقيق مطالب الشعب والاستجابة للشرعية الدولية».

حالة قاطني المخيمات هناك تزداد سوءاً

أنباء عن تفاهمات تحافظ على «الهدوء» في جنوب سورية

| وكالات

من مخيم الركبان جنوب سورية (عن الإنترنت – أرشيف)

وسط تقارير عن توصل الأردن إلى تفاهمات جديدة تحافظ على «الهدوء» في منطقة خفض التصعيد في جنوب البلاد، كانت الحالة المأساوية التي وصل إليها النازحون الذين يقطنون في المخيمات هناك تزداد سوءاً.

ونقلت صحيفة «الغد» الأردنية المقربة من السلطات هناك عن مسؤول وصفته بأنه «مهم»، بأن: «الأردن تلقى طمأنات تفيد بالحفاظ على الهدوء في الجنوب السوري عبر التزام جميع القوى باتفاق منطقة خفض التصعيد، مع إجراءات محددة تفيد بالتخلص من تواجد (ما سمته الصحيفة) «الميليشيات الإيرانية»، الأمر الذي ترفضه إيران ويصر عليه الأردن وتتفق معه في ذلك موسكو، وكذلك «إسرائيل» التي فتحت معركتها مع طهران».

وبحسب جريدة «رأي اليوم» الإلكترونية الأردنية، اعتبرت رئيس تحرير صحيفة الغد، جمانة غنيمات، أن التفاهمات الجديدة تنص على أنه «لو فرضت موسكو رؤيتها على طهران، فإن ذلك سيحول دون تفجر معركة الجنوب وتجنب العنف من خلال الالتزام باتفاق المبادئ في إطار خفض التصعيد، بحيث تضمن عدم وجود قوات غير سورية على بعد مسافة محددة من خطوط وقف النار»، وأيضاً «يجري لاحقاً التوسع في محاربة داعش والنصرة، حماية للمصالح الأردنية وتجنيب المملكة تهديد هذه الجماعات المتطرفة»، وكذلك «عدم تواجد» الخبراء العسكريين الإيرانيين المساندين للجيش العربي السوري في مكافحة الإرهاب في المنطقة.

وبحسب غنيمات، فإن فكرة فتح الحدود السورية الأردنية تم بحثها من جديد، وأشارت إلى أن الموقف الأردني «لم يتبدل منها»؛ حيث رأى المسؤول نفسه الذي لم تذكر الجريدة ورئيس تحريرها اسمه، أن «فتح المعبر (نصيب) أمر سيناقش حين تكون الظروف السياسية والميدانية مواتية»، وتابع «ما يهم المملكة (الأردن) اليوم، وفقاً لترتيب الأولويات، هو عدم تفجر العنف وكيفية ضمان ذلك»، وأضاف: «وصلنا لتفاهمات جيدة والحوار مستمر مع الدول المعنية بالملف».

ولم تبين الصحيفة الأردنية من هو الطرف الآخر الذي تم التوصل للتفاهمات معه، ولم تحدد تماما من هي الدول المعنية بالملف، أو ماهية التفاهمات الجديدة!

في سياق آخر، لم يخف أبو لؤي، ابن بلدة جلين في محافظة درعا، عبرات اختناقه من الواقع الصعب الذي يعيش فيه هو وعائلته وما آلت إليه أحوالهم بعد نزوحهم عن قريتهم، بحسب تقرير أعدته مواقع إعلامية معارضة.

وأضاف التقرير: «قرر ابن الـ٤٥ عاماً الرحيل عن قريته بعد اقتراب تنظيم داعش من البلدة، التي تبعد ٣٠ كيلومتراً عن مركز المحافظة جنوبي سورية، وقد سيطر عليها فعلًا في ٢٤ من شباط من العام الماضي».

وبحسب التقرير فقد «انقلبت حياة العائلة بعد الرحيل إلى بلدة البحرة المجاورة، حيث سكنوا في خيمة لا تقيهم برد الشتاء ولا حر الصيف».

وذكر «أبو لؤي» أنهم محرومون من المساعدات، ورغم الوعود بمساعدات لوجستية لكن إلى الآن لم يقدم لهم أحد شيئًا، وتضطر العائلة المؤلفة من سبعة أشخاص إلى شراء المياه.

وأضافت زوجته: إن العائلة لم تنل نصيباً حتى من السلل الغذائية، معبرة عن سخطها بسبب تقصير المنظمات المعنية، حسب وصفها، وخاصةً أن لديها طفلة أصابتها إعاقة وهي بحاجة إلى عناية، على حين أصيب ابنها الآخر عبد الله بطلقة في قدمه أصابته بالعجز وأقعدته عن العمل.

ووفق التقرير، فإن عائلة «أبو لؤي» ليست الوحيدة التي تشتكي مما آلت إليه الأوضاع في مخيم البحرة، إذ إن عدد العائلات التي تسكن المخيم بلغ ١٠٠ ويعيشون في ظروف مشابهة.

وفي محاولة للتبرير، ادعى ما يسمى «رئيس مكتب المهجرين التابع للمجلس المحلي في تل شهاب» التابع للمعارضة، عبد الكريم طراد، أن «إمكانيات المجلس محدودة»، مضيفاً إن «المنطقة تعاني من ضغط كبير فهي تستقبل المهجرين وتحاول مساندتهم».

وينتظر سكان المخيم الإجابة عن شكاويهم وأسئلتهم، وتحصيل أدنى مقومات الحياة في بلدة أصبحت بيتهم الجديد لحين عودتهم إلى قريتهم التي هجروا منها.

واعتبر التقرير أن مخيم البحرة ليس المخيم الوحيد الذي يسكن فيه مهجرو المنطقة، بل هناك عدد كبير من المخيمات في المنطقة، أكبرها مركز اللجوء الأول الذي تقطن فيه ألف عائلة، إضافة إلى مخيمات البندك والصاعقة وعين البصل والأشعري.

صحيفة أميركية: البغدادي حي ويحضر إستراتيجية طويلة الأمد

| وكالات

أكدت تقارير إعلامية، اقتناع واشنطن بأن زعيم تنظيم داعش الإرهابي أبا بكر البغدادي يعمل على إستراتيجية جديدة طويلة الأمد للتنظيم من أحد آخر المناطق الخاضعة لسيطرته في سورية، بينما حكمت النمسا بالسجن ثلاث سنوات على شيشانيين اثنين لإدانتهما بالانتماء إلى التنظيم والقتال إلى جانبه في سورية. وأشارت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية في تقرير نشرته (السبت) نقلاً عن مسؤولين استخباراتيين أميركيين، إلى أن البغدادي يسعى، على ما يبدو، إلى طرح إستراتيجية طويلة الأمد سوف تتيح لتنظيمه البقاء، على الرغم من الانتصار عليه عسكرياً في سورية والعراق.

وبحسب الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»، ذكَرت الصحيفة بأن البغدادي تطرق، أثناء اجتماع مع قيادات التنظيم عقده في محافظة دير الزور منتصف ٢٠١٧، إلى موضوع مفاجئ، حيث لم يركز على هزائم التنظيم العسكرية، بل على ضرورة مراجعة برنامجه التعليمي، وذلك حسب اعترافات القيادي في التنظيم المدعو أبو زيد العراقي الذي احتجز أثناء عملية مشتركة بين قوات الأمن العراقية والتركية في وقت سابق من العام الجاري. وأكدت الصحيفة أن البغدادي، حسب معطيات استخباراتية، ركز جهوده في الأشهر الأخيرة على وضع أسس إيديولوجية متينة من أجل حماية التنظيم من الانهيار الكامل رغم تدمير ما تسمى «الخلافة» في سورية والعراق، كما يقف، على الأرجح، وراء سلسلة رسائل تهدف إلى تسوية الخلافات داخل داعش.

وحذر مسؤولون أميركيون حاليون وسابقون من أن كل ذلك يبدو تراجعاً منظماً، حيث يعمل البغدادي على التهيئة للانتقال من «الخلافة» إلى حرب سرية وشبكة إرهابية عالمية.

وأكد مسؤول أميركي في مجال مكافحة الإرهاب للصحيفة، أن البغدادي لا يزال حياً، حسب المعلومات المتوافرة، ويقوم بتنسيق عمل التنظيم من أحد آخر المناطق الخاضعة لسيطرته في سورية. وذكرت الصحيفة أن الهجوم التركي (العدوان) على منطقة عفرين شمالي سورية أتاح لداعش فرصة لإعادة ترتيب صفوفه في البادية السورية واستقدام تعزيزات ومساعدات إلى المنطقة. في غضون ذلك، قضت المحكمة الجزائية في مدينة غراتس وسط النمسا بالسجن ثلاث سنوات على إرهابيين شيشانيين بعد ثبوت إدانتهما بالانتماء إلى داعش والقتال إلى جانبه في سورية.

وذكرت مصادر في المحكمة، بحسب وكالة «سانا» للأنباء، أنه تمت أيضاً إدانة المتهمين بتمويل منظمة إرهابية عبر عمليات الاحتيال والتلاعب بالمساعدات الاجتماعية التي تقدمها النمسا لهم ولذويهم.

وأوضح موقع التلفزيون النمساوي أن الإرهابيين الشيشانيين البالغين من العمر ٢٣ و٢٤ عاماً يعيشان منذ الطفولة في النمسا وتم تجنيدهما وإرسالهما عبر تركيا إلى سورية للقتال ضمن صفوف التنظيم، لافتاً إلى أنهما استخدما الأموال التي منحتها لهما الدولة النمساوية والمخصصة للمساعدات الاجتماعية لتمويل سفرهما ودعم منظمة إرهابية.

وتشهد الدول الأوروبية حالة استنفار أمني خوفاً من ارتداد الإرهاب، الذي دعمته بعضها في سورية، إلى أراضيها.